إعداد وإشراف/أمل حزام المذحجي

إلغاء الهيئة العامة للمناطق الحرة ونقل صلاحياتها والتزاماتها إلى المنطقة الحرة بعدن

د . عبدالجليل الشعيبي

عدن/ أمل حزام المذحجي:

أكد الدكتور / عبدا الجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة بعدن في تصريح خاص لصحيفة (14 أكتوبر) اهتمام أعضاء مجلس الوزراء واللجنة الوزارية بمشروع القرار الجمهوري الخاص بتنظيم المنطقة الحرة – عدن، حسب تقريرها المقدم وفقاً للمعطيات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز الدور الريادي للتطور الاقتصادي والتنموي لليمن عامة.

وفي سياق ذلك أشار رئيس المنطقة الحرة بعدن إلى أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أولى محافظة عدن اهتماما خاصاً، كونها العاصمة الاقتصادية لليمن، خاصة بعد إلغاء الهيئة العامة للمناطق الحرة ونقل صلاحياتها والتزاماتها إلى المنطقة الحرة بعدن.

ولفت إلى أهمية قرار مجلس الوزراء المتخذ يوم الثلاثاء 28 /9 /2010م الذي جاء ليؤكد ويثمن دور المنطقة الحرة بعدن في إدارة وتطوير الأراضي والمساحات الواقعة ضمن حدودها الجغرافية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (65) للعام 93 م ، ومسؤوليتها التامة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة المشاريع الاستثمارية والتطويرية المختلفة .

واختتم الدكتور/ عبد الجليل الشعيبي بتأكيده حرص المنطقة الحرة بعدن على التنسيق والتشاور الدائمين مع كافة الجهات المعنية ذات العلاقة في ما يخدم المصلحة العامة .

اليمن يعدّ لانضمامه إلى منطقة التجارة الحرة العربية

السعودية / متابعات:

قدمت الحكومة اليمنية تقريراً بحاجاتها من برامج الدعم الفني للاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بمساعدة الدول العربية الأقل نمواً لتأهيل قدرات القطاعات الاقتصادية فيها. وأعلن مصدر حكومي يمني أن التقرير أورد أربعة مشاريع، هي دعم الصادرات والترويج لمنتجاتها الزراعية والسمكية في الأسواق العربية، وبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في المؤسسات اليمنية ووضع نظم تمويل الصادرات.

ويشمل مشروع الدعم، تحديد السلع اليمنية القابلة للتصدير وحصرها، وفق أسلوب الميزة النسبية التنافسية من سلع زراعية ، والأسماك والمنتجات السمكية، إضافة إلى السلع الصناعية القابلة للتصدير.

وحدد التقرير المتطلبات الفنية لتطوير السلع ذات الأولوية في هذا المشروع القابلة للتصدير إلى الأسواق العربية المتمثلة في الوفاء بالمواصفات والمقاييس ومعايير الجودة والتعبئة والتغليف والفرز والتدريج والمعايير الفنية والصحية، وهو ما يتطلب دعم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس في استكمال إعداد المواصفات الخاصة بالمنتجات اليمنية، خصوصاً الزراعية والسمكية، وتدريب الكادر الفني، فضلاً عن تأمين الأجهزة والمعدات المخبرية خصوصاً في المنافذ الحدودية، والمساعدة في تأهيل الهيئة لإصدار شهادات المطابقة ومنح علامات الجودة.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة والري اليمنية، تحتاج إلى تطوير مراكز الصادرات الزراعية الحالية وتجهيزها من نواحي الجمع والفرز والتعبئة والتغليف والتخزين والتبريد، وإنشاء مراكز جديدة في المحافظات التي لا تتوافر فيها مثل هذه المراكز، وبناء ثلاثة مخازن مبردة ذات سعة تخزين كبيرة في المنافذ الحدودية البرية لحفظ المحاصيل الزراعية، وأربعة معامل ومختبرات وتجهيزها، في أهم مراكز تسويق المحاصيل الزراعية وتصديرها الى الدول العربية في كل من الحديدة وعمران والطوال وحضرموت. يضاف إلى ذلك، إنشاء معامل لتجفيف المنتجات التقليدية اليمنية وتدريب المزارعين، وإعداد دراسة عن الاستفادة من الجلود الخام ونصف المصنعة، وتطوير الصناعة الجلدية اليمنية.

واقترح التقرير في مجال الثروة السمكية، إنشاء أربعة مراكز إنزال نموذجية متكاملة لتجهيز الصادرات السمكية، ومختبرات ومعامل للفحص وتأكيد الجودة.

أما المشروع الثاني الخاص بالترويج للصادرات الزراعية والسمكية في الأسواق العربية، فيتمثل في التعريف بالسلع اليمنية المصدرة وتأمين قواعد البيانات الخاصة بها ووسائل الترويج الحديثة.

ويتضمن المشروع الثالث بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في المؤسسات اليمنية، ويتضمن الرابع ربط المنتجات اليمنية ذات الفرص التصديرية إلى الأسواق العربية ببرامج التمويل المتاحة.

قروض القطاع المصرفي متحيزة للتجارة على حساب تمويل الأنشطة الزراعية والصناعية

صنعاء / متابعات:

أكدت دراسة أن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاع الخاص أظهرت تحيزاً نحو تمويل الواردات والتجارة في السلع المصنعة على حساب تمويل الأنشطة الزراعية وتمويل الصادرات. وأوضحت الدراسة التي أعدها نادي رجال الأعمال اليمنيين أن هذه المؤشرات تعكس سياسة البنوك في تفضيل الإقراض قصير الأجل، خاصةً في البنوك التقليدية، حيث ترتفع نسب الإقراض قصير الأجل وتنخفض نسبة الإقراض طويل الأجل (5 ٪) فقط في المتوسط، بينما الحالة في البنوك الإسلامية مختلفة، حيث ترتفع فيها تمويلات الاستثمارات طويلة الأجل، التي تتراوح بين (50 و60 ٪) من إجمالي التمويلات.

وأشارت الدراسة إلى زيادة حجم الائتمان للقطاع الخاص في عام 2008م بمقدار (64) مليار ريال أو ما نسبته(18٪)، ليصل إلى (424) مليار ريال مقابل نمو مقداره (93) مليار ريال، ونسبته (35 ٪) في العام السابق، وقد ساهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي. وأظهرت الدراسة أن تدني مؤشرات الإقراض للقطاع الخاص يعكس صورة واضحة عن المناخ غير الجاذب للاستثمارات المحلية والمتأثر بعدد من الاختلالات، وعلى رأسها الدور الضعيف للقضاء في حماية حقوق المقرضين، وبالتالي فإن صعوبة التمويل تعني ارتفاع كلفة الإنتاج والتشغيل لدى القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من التداعيات المؤثرة على نشاط القطاع الخاص، أبرزها إضعاف المنافسة نتيجة صعوبة دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، وغياب سوق الأوراق المالية، ومن ثم غياب الوضوح والشفافية في الأنشطة الاقتصادية.

ولفتت الدراسة إلى غياب آليات فعالة لجذب مدخرات المغتربين، وتركز التمويل عند القلة من مالكي المشروعات من المتنفذين ومن ثم غياب الفرص المتكافئة، وكذا ضعف شفافية معايير الرقابة على البنوك وحصر أنشطتها بصورة رئيسية في شراء أذون الخزانة وعدم ابتكار منتجات مصرفية جديدة، خاصةً في البنوك التقليدية.

ولاحظت الدراسة صعوبة تمويل القطاع الخاص من خلال مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي، التي ظلت عند نسبة (7 ٪) في المتوسط خلال الفترة (2004 - 2007م)، وهو ما يعكس في الواقع تردد البنوك في الإقراض واحترازها من الإقراض للقطاع الخاص لأسباب، منها الاستثمار في أذون الخزانة، الذي يعد أكثرأماناً وسهولة وأقل مخاطرة بالنسبة للبنوك التقليدية، وكذا تزايد عدد القروض المتعثرة وضعف القضاء عن استرداد البنوك لقروضها. وبينت الدراسة أنه بالرغم من ارتفاع القروض للقطاع الخاص خلال الفترة (2004 - 2007م)، حيث بلغت في المتوسط 51٪) من إجمالي القروض مقابل (49 ٪) للحكومة، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتنشيط حوافز التشغيل والإنتاج في المشروعات الخاصة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع، سنجد أنها لا تزال متدنية وتعكس ضعف فاعلية القطاع المصرفي في مجالات الاستثمار الخاص، ومن ناحية أخرى فإن هذه النسبة تشير إلى صعوبة التمويل الذي يواجهه القطاع الخاص، وتعزى هذه الصعوبة إلى أثر الإزاحة، حيث تنافس الحكومة القطاع الخاص على موارد الاستثمار باستخدام أذون الخزانة.

وأوضحت الدراسة أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص «القروض» يعكس مدى نجاعة السياسة النقدية والمصرفية في تحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، إذ تشير البيانات إلى أن معدل نمو القروض الإجمالية قد انخفض من (37 ٪) لعام 2004م إلى (16.3٪) عام 2006م، ثم ارتفع إلى (398 ٪) عام 2007م، وبصورة عامة فإن متوسط القروض الإجمالي للفترة (2004 - 2007م)، والذي يصل إلى (27 ٪) يعتبر معدلاً منخفضاً ويعكس المناخ غير المشجع الذي تعانيه المصارف.

وأشارت الدراسة إلى أن إصدار أذون الخزانة بغية امتصاص السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي والأسعار، أدى إلى آثار سلبية على حوافز التشغيل والإنتاج للمشروعات الخاصة، فمن ناحية أدت إلى منافسة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد المالية الشحيحة أصلاً المتاحة للاستثمار في مجالات الإنتاج الحقيقية، ومن ناحية أخرى أسهمت في زيادة كلفة الاقتراض، ومن ثم زيادة كلفة الاستثمار والإنتاج، ومن ثم الإسهام في تعزيز حلقة الركود الاقتصادية التي أثرت سلباً على مناخ الاستثمار الخاص.

ارتفاع أسعار المشتقات النفطية هو الثالث خلال العام الجاري 2010م

صنعاء/ ماجد عبد الرحمن :

اكدت مصادر رسمية ارتفاع أسعار بعض من المشتقات النفطية بنسبة 11 ٪ .

ووفقا لتعميم الشركة اليمنية للنفط فقد تم اقرار رفع سعر لتر البترول الواحد من 70 ريالا إلى 75 ريالا ليصبح سعر عبوة (20) لترا بـ (1500) ريال ، بينما ارتفع سعر اللتر من مادة الديزل إلى50 ريالاً بدلاً من 45، كما أرتفع سعر لتر الكيروسين والسولار (الجاز) إلى 50 ريالا بدلاً من 45 ريالا ليصبح سعر عبوة (20) لترا 1000 ريال .

ويعد الارتفاع الجديد لاسعار المشتقات النفطية الثالث خلال العام الجاري 2010م حيث كانت الحكومة قد أقرت مطلع شهر فبراير الماضي زيادة 100ريال في أسعارالمشتقات، ثم أقرت في مايو زيادة (5) ريالات فى سعر اللتر الواحد، من مادتي البترول والديزل ، بالإضافة إلى رفع ضرائب 71 سلعة معظمها غذائية .

تقرير حكومي يحذر من تفاقم البطالة بين الخريجين في اليمن

صنعاء /متابعات:

حذر تقرير حكومي من تزايد نسبة البطالة بين حملة الشهادات الأكاديمية في اليمن مشيراً إلى أن آلاف الخريجين من الجامعات في اليمن يشكلون رافدا أساسياً لظاهرة البطالة لتدني مستوياتهم التعليمية وعدم مراعاة المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية احتياجات سوق العمل .

وأوضح التقرير أن الارتفاع الكبير في مخرجات التعليم العالي خصوصاً في التخصصات الإنسانية التي تشكل في معظمها فائضاً عن الإحتياج سوف يزيد الأمور تعقيداً في الحالة الراهنة خاصة مع انتشار البطالة وتوسعها بين الداخلين الجدد لسوق العمل من ذوي المؤهلات العلمية.

وبحسب التقرير الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الذي يعد أعلى هيئة رقابية على التعليم في اليمن فإن البطالة بين المتعلمين بلغت نسبتها (52 ٪) بين الشباب في حين بلغت (7.7 ٪) بين خريجي الجامعات و(19.6 ٪) بين خريجي الثانوية العامة مشيرا إلى أن التحاق الأعداد الكبيرة من الطلبة بالكليات هو وسيلة لاستجلاب الترقية الاجتماعية دون النظر إلى حاجات المجتمع إلى مثل هذه التخصصات ومواءمتها لسوق العمل .

وأشار التقرير إلى عدم وجود تناسب بين أعداد الطلاب و حاجة سوق العمل يعد من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي إضافة إلى عدم وجود اتجاه حكومي وأكاديمي لتحفيز سوق العمل في التخصصات المهمة كالزراعة والصناعات التعدينية والنشاطات السياحية وما يرتبط بها من أنشطة فندقية وسفرية .

وأوضح التقرير أن التباين بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل يتزايد بحدة نتيجة لعدة أسباب أهمها غياب الإعتمادات المالية في الموازنات العامة بالشكل الكافي والازدحام على بعض التخصصات إضافة إلى غياب الشراكة بين الجامعات اليمنية ومختلف المؤسسات الإنتاجية وغياب الدراسة والأبحاث في حاجات سوق العمل وحاجات المجتمع من التخصصات.

وبحسب التقرير فإن الزيادة السنوية في أعداد المسجلين لطلب الوظيفة لا يرافقها زيادة في عدد الوظائف المقدمة بل تظل في مستواها السابق المحدد بـ (13) ألف وظيفة سنوياً حسب الخطة الخمسية الثالثة 2006 - 2010م لتكون نسبة من تم توظيفهم إلى عدد المتقدمين (8٪)مقارنة بـ (21.7 ٪) قبل أربعة أعوام .

وأفاد التقرير بأن المتقدمين إلى وزارة الخدمة المدنية قد تطول فترة انتظارهم إلى أن يبلغ المتخرج سن الإحالة إلى المعاش التقاعدي دون أن تتوفر أمامه فرصة عمل في مجال تخصصه.

وأوصى التقرير بضرورة انسجام سياسات القبول في الجامعات اليمنية مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان تأمين احتياجات البلاد من المهارات والخبرات وتنويعها في مختلف التخصصات والمستويات والحد من تفاقم ظاهرة البطالة .

و شدد على ضرورة تشجيع الدولة للاستثمارات والمشاركة فيها بهدف خلق قطاعات جديدة للعمل ومن ثم استيعاب المتخرجين .